

أثر جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك

The Impact of the Corona Pandemic on Consumer Purchasing Power

فوزي أيت سعيد

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

aitsaid.fouzi@univ-alger3.dz

* محمد رضا بن لاغة

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

BENLAGHA.MohamedReda@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/25

تاريخ الاستلام: 2021/11/30

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية على تسليط الضوء على أكثر المواضيع طرحا في الساحة الدولية والوطنية وهي جائحة كورونا (كوفيد -19)، والتي تعد أزمة عالمية غير مسبقة يشهدها العصر الحالي أفقدت العالم توازنه، والتي كانت لها عدة تداعيات على المستهلك سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

وفي سبيل التخفيف من تداعيات هذه الجائحة على القدرة الشرائية للمستهلك، اعتمدت الدولة الجزائرية على غرار سائر الدول الأخرى على سياسات متعددة بضعها يتم تحقيقه على المدى القصير، والأخرى يتم تبنيها على المدى المتوسط. الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا؛ الاقتصاد الوطني؛ القدرة الشرائية؛ المستهلك؛ الكوفيد -19.

Abstract:

This research paper aims to shed light on the most frequently discussed topics in the international and national arena, which is the Corona virus (COVID-19) pandemic, which is considered as an unprecedented global crisis in the current era that has lost its balance, which had several repercussions on the consumer, whether in economic or social terms.

In order to alleviate the repercussions of this pandemic on the purchasing power of the consumer, the Algerian state, like all other countries, has relied on multiple policies, some of which are achieved in the short term, and others are adopted in the medium terms.

Keywords: Consumer; Corona Pandemic; Covid-19; National Economy; Purchasing power

JEL Classification Codes : E22; I12

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تواجه دول العالم على اختلاف مستوياتها في التطور جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، والتي تمخض عنها أزمة صحية عالمية خائفة أودت بحياة الملايين من السكان، الأمر الذي جعل منظمة الصحة العالمية تعلن عن حالة طوارئ صحية بتاريخ 30 جانفي 2020 بسبب تفشي هذا الفيروس في أكثر من قارة، ثم في تاريخ 11 مارس 2020 صنفته المنظمة على أنه جائحة عالمية (Pandemic)، فهو مرض معد حتى قبل ظهور الأعراض على المصاب به.

وقد تم اكتشاف هذا الفيروس لأول مرة في مدينة ووهان الصينية أوائل ديسمبر 2019، أين تم تسجيل أول إصابة بتاريخ 9 جانفي 2020، فبعدما كانت بؤرة الفيروس في الصين وبعض الدول الآسيوية انتقل هذا الفيروس ليجتاح بلدان قارة أوروبا وبشكل كبير بريطانيا، إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا، ليتفشى في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة وبسرعة بحلول شهر أفريل، وبعدها دول إفريقيا والتي تصدرت قائمتها الجزائر.

وتجنبنا لانتشار هذه الجائحة، فقد سارعت الجزائر على غرار الدول إلى اتخاذ التدابير الوقائية وإجراءات تتعلق بالحدود والأمن القومي، وانهجت سياسة الغلق التام أو الجزئي لبعض ولايات الوطن، وتطبيق استراتيجية التباعد الاجتماعي، والحجر الصحي حسب خطورة الإصابات والضرر في مناطق الانتشار.

وأمام تفاقم الوضع، وتزايد عدد الإصابات وما انجر عنها من وفيات، انطلقا من شهر مارس، قررت الحكومة وقف الدراسة بشكل مؤقت في كل من المدارس والمعاهد والجامعات، ثم غلق كل المطاعم والمحلات التجارية، والملاهي والفنادق والمواقع السياحية وقاعات الحفلات... مع تجميد كل الرحلات البرية والجوية والبحرية خشية انتشار هذا الفيروس.

وفي غضون أشهر قليلة تحولت هذه الأزمة إلى جائحة اقتصادية عالمية تسببت في ركود اقتصادي عالمي لم يشهد له مثيل، فاق أزمة الكساد الكبير التي شهدتها العالم في ثلاثينات القرن العشرين والأزمة المالية لسنة 2008 (حنفي، 2020، صفحة 360)، فقد ألحقت هذه الجائحة ضررا كبيرا بمختلف القطاعات، وشلت جميع الأنشطة التجارية والاقتصادية والصناعية والسياحية والنقل، كما أن أسعار النفط هي الأخرى لحقتها موجة الانهيار في السواق العالمية، الأمر الذي ضاعف حدة المخاطر على دولة الجزائر باعتبار أن اقتصادها يقوم على المداخيل النفطية بشكل كبير.

ونتيجة لذلك فقد خلفت هذه الجائحة آثار كبيرة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة على فئة المستهلكين التي عرفت معاناة كبيرة إثر فرض الحجر الصحي، ومنع حركة التنقل من وإلى أماكن العمل وخفض الأجور التي كانوا يتقاضونها غما بسبب غلق المؤسسة المستخدمة كليا أو جزئيا، أو بسبب توقف نشاطها مؤقتا علاوة على ذلك ازدادت البطالة نتيجة غلق المتاجر والمحلات التجارية وغلق الكثير من المحلات التجارية التي تمارس نشاطات مختلفة (كالمخابز، محلات بيع الحلويات والمرطبات، المقاهي والمطاعم وقاعات الحفلات...)، زيادة على ذلك صعوبة حصولهم على المواد الغذائية الأساسية وندرتها في بعض المناطق الأمر الذي خلق دعر كبير في نفوس المستهلكين.

وعليه فالإشكال الذي يطرح في هذه الدراسة هو ما مدى تأثير جائحة فيروس كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك؟

أهداف الدراسة:

انطلاقا من المشكل المطروح في الدراسة، الذي يهدف إلى رصد أثر تفشي جائحة كورونا على القدرة الشرائية للفرد الجزائري، فإن الدراسة تهدف إضافة لذلك الوصول إلى:

- تقديم بعض المفاهيم الإجرائية لمتغيرات الدراسة والمتمثل في كل من السلوك الشرائي، التسوق، فيروس كورونا المستجد؛
- التعرف على أهم التصرفات الشرائية الواجب توفرها لدى أي فرد؛

- فهم الخطوات التي يمر بها الأفراد وكذا العوامل المؤثرة على سلوكياتهم الشرائية قبل وبعد ظهور هاته الجائحة؛
- تقديم مجموعة من الاستنتاجات، التوصيات والاقتراحات التي تساعد على ترشيد سلوكيات الفرد سواء كان الوضع مستقر أم متقلب.

منهج الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي القائم على الوصف للأحداث وأيضا المنهج الاستقرائي القائم على التتبع بما يتعلق بهذا الموضوع من تأصيل لهذه المسألة والاستقراء لأهم البحوث المعاصرة حول فيروس كورونا، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية التي جاء بها المشرع بخصوص هذه الجائحة وقانون حماية المستهلك وقمع الغش.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة على ثلاث محاور نتناول في المحور الأول عن انعكاسات جائحة كورونا على السلوك الشرائي والاستهلاكي للمستهلك والمحور الثاني تأثير جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك، أما المحور الثالث فقد خصصناه لدراسة التدابير المتخذة لتحسين القدرة الشرائية للمستهلك.

2. انعكاسات جائحة كورونا على السلوك الشرائي والاستهلاكي للمستهلك:

يشير الإستهلاك إلى عملية القيام بأنشطة اقتناء المنتج ثم استخدامه ثم التخلص من الفائض، ومن ثم فالإستهلاك النهائي عبارة عن استهلاك الإنتاج استهلاكاً نهائياً بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من سلع وخدمات أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك، بحيث لا يختلف عن هذا الإستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما، (الجريسي، 2005، صفحة 42) بينما المستهلك فمن الناحية الاقتصادية هو ذلك الفرد الذي يسعى دائماً لسد حاجاته المادية والمعنوية بقصد تلبية رغبته، مرتكزاً في ذلك على ثنائية الدخل وأسعار السلع والخدمات المعروضة، بينما من الناحية الاجتماعية فهو ذلك الفرد الذي يتعايش مع طبقته الاجتماعية فيتأثر بها، من خلال عالقات يسعى من ورائها لإشباع حاجاته وسد رغبته إلى أقصى درجة ممكنة، (أبو جليل، هيكل، عقل، و الطراونة، 2013، صفحة 21) بينما السلوك الاستهلاكي فهو التصرف الذي يظهره المستهلك عند قيامه بالبحث عن السلع أو الخدمات أو تقييمها أو شرائها أو استخدامها أو الانتفاع منها والتي يتوقع أنها تشبع حاجاته ورغبته، فهو بذلك يركز على كيفية قيام المستهلك باتخاذ قراراته في إنفاق موارده المتاحة كالوقت، المال والجهد، في سبيل الحصول على السلع أو الخدمات، فه يتحدد ماذا يشتري، لماذا، متى، من أين، وكـم يشتري وكيف يقيم ذلك بعد الشراء وما هو تأثير بعض التقييمات التي يجربها على مشترياته مستقبلاً، فالتصرف المادي الذي يقوم به المستهلك والناتج عن تفاعل عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية والتي تفوده لشراء سلعة أو الانتفاع من خدمة معينة. (عبد الله، 2016، الصفحات 81-82)

مع انتشار فيروس كورونا المستجد حول العالم وإعلان سلطات كل دولة إما الحجر الجزئي أو الكلي لها، ظهر نوع من السلوك الشرائي لدى المستهلك والذي يطلق عليه بالذعر الشرائي أو ظاهرة الشره أو الهوس الشرائي، وهي ظاهرة ناتجة عن ظهور بعض الأوبئة الصحية والتي قد تلزم الفرد بالمكوث بالمنزل وعدم الخروج منه إلا للضرورة القصوى، وعليه فإن هذا السلوك الشرائي الشره يتم عبر قيام العديد من الأشخاص حول العالم بعمليات الشراء الشره لأكثر من احتياجاتهم للدرجة نجعل من رفوف المحلات التجارية شبه فارغة، إن لم نقل فارغة تماماً وقد ظهرت بوضوح من خلال عمليات الشراء لمستلزمات التنظيف (بن جريدة و طواهر، 2020) إضافة إلى الأدوات الغذائية.

وعليه فإن الهوس الشرائي أو كما يطلق عليه البعض بشراء الذعر أو اكتناز المستهلك، يشير إلى فعل يتصف به الأفراد الذين يقومون بشراء كميات كبيرة من المنتجات وبشكل غير عادي وذلك لتجنب النقص في المستقبل، وقد ظهر هذا الشراء بشكل متكرر عدة فترات مصاحبة لبعض الأزمات كإعصار كاترينا في 2005، (بن جريدة و طواهر، 2020) وقد برز مجدداً في سنة 2020

مع ظهور فيروس كورونا المستجد فبعد تفشي هذا الفيروس حول العالم لازم ذلك انتشار الكثير من الإشاعات التي نشرت الهلع بين أفراد المجتمع، فتوهم الكثيرون أن الإجراءات الاحترازية التي تنصح بها الجهات الرسمية- كغسل اليدين وعدم مخالطة الآخرين- غير كافية لحمايتهم، الأمر الذي دفعهم إلى الإسراع بالتوجه للمتاجر والمحلات التجارية والقيام بشراء كل ما يستطيعون شراءه منها وتكديسه في منازلهم، سواء أغذية ومعلبات، أو مواد صحية ومنظفات، ومياه معبأة... الخ، وهو ما يسمى علميا بالهلع الشرائي (Panic Buying)، والذي يرجع سبب وقوعه أو بالأحرى تدافع الأفراد للقيام بهذا السلوك، ما يلي: (بن جريدة و طواهر، 2020)

- **تعزيز الشعور بالأمان:** ففي ظل هذه الظروف الغامضة والشعور بفقدان السيطرة على مجريات الحياة اليومية، فإن تكديس المشتريات أمام ناظرهم يشعرهم بالأمان والسيطرة؛

- **انطباع خاطئ بندرة السلع:** عن طريق تصيد البعض للحظات انتهاء سلعة معينة، وقبل قيام الموظفين بتعبئة الأرفف، ونشر هذه الصور في وسائل التواصل الاجتماعي، مما يخلق دافعا قويا عند الأشخاص للشراء فوق الحاجة، كما يدفع البعض للبعض حتى للطرق غير الرسمية وبأسعار مضاعفة من المتفعين من الأزمات.

3. انعكاسات جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك.

لقد الحق هذا الوباء المعروف بالفيروس التاجي أضرارا معتبرة، مست بالعديد من القطاعات الحساسة في البلاد، ترتب عليه إغلاق كلي أو جزئي للمؤسسات المستخدمة سواء في القطاع العام أو الخاص، مع غلق الحدود وتقييد الصادرات والواردات، فالأمر الذي تسبب في ركود الأسواق الجزائرية، وارتفاع السعار لمختلف المنتجات المحلية مقابل استقرار أجور المستهلكين (صياد، 2014، صفحة 34)، لتتبعهم أزمة أخرى وهي تفشي ظاهرة البطالة.

1.3. الجائحة تضرب المؤسسات الكبرى

تحتل المؤسسات الكبرى في الوقت الراهن المقام الأول في مزاولة النشاط الصناعي والتجاري، بل وحتى الزراعي في كثير من الدول، حتى أصبح لها سلطان لا يفوقه إلا سلطان الدولة ذاتها (العكيلي، 2010، صفحة 7)، لما لها من فاعلية كبيرة في الابتكار والتطوير وقدرتها على خلق الوظائف النوعية والفرص الاستثمارية، إلا ان هذه المنشآت العملاقة لم تسلم هي الأخرى من ظلال هذا الوباء.

وقد كان لهذه الجائحة الأثر السلبي على العائدات والأرباح التي كانت تحققها هذه المؤسسة مقارنة بالسنوات الفارطة، حيث أنه قد استنزفت جل مواردها المالية والبشرية، ودخلت في دوامة الخطر المحدق. فبالنسبة للموارد المالية فإن هذه المنشآت العامة قد تكبدت خسائر فادحة، نتيجة توقفها عن العمل، والتي قدرت نحو مليار يورو من جراء هذه الأزمة حسب تقديرات وزير المالية ايمن عبد الرحمان (جريدة العرب، 2021)، أما بخصوص المنشآت الخاصة فلم يتم تقدير خسائرها بعد، لكن العديد من الفنادق والمطاعم ووكالات الأسفار هي تواجه خطر الإفلاس بسبب إغلاقها منذ 19 مارس 2020.

أما بالنسبة للموارد البشرية فقد اضطرت هذه المؤسسات إلى توقيف نشاطها وغلق الفروع التابعة لها، نتيجة انعدام المبادلات التجارية وركود السوق المحلية وحتى الدولية، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تخفف في توفير لنفسها الموارد اللازمة لمواصلة نشاطها، فأقبلت على اتخاذ قرار تسريح العاملين لديها، ونتيجة لذلك فقد وجد هؤلاء العمال أنفسهم ضمن خانة عاطلين عن العمل، غير قادرين على تلبية حاجاتهم وحاجات من يعولونهم، عاجزين عن شراء أبسط المواد الضرورية للاستهلاك.

2.3. الجائحة تلتهم الأسواق الجزائرية

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كإقتصاد ريعي زادت من حدة تأثيره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري سنة 2019 (0,8) من حيث الحجم مقابل (1,4) لسنة 2018، ومع تفشي وباء كورونا وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا ما يلي:

1.2.3. سوق المنتجات

أدى الإغلاق المرتبط بمرض كورونا المستجد منذ منتصف شهر مارس 2020 والخطر المفروض على التنقل إلى توقيف شبه كامل لأسواق المنتجات الدائمة منها أو التي تنصب أسبوعيا، سواء المتعلقة منها بسوق السلع (سوق السيارات، سوق المواشي، سوق السلع الأولية...) أو سوق الخدمات، سوق البيع بالجملة أو التجزئة. الأمر الذي نجم عنه انخفاض حاد في النشاط التجاري، وأصبح يشكل خطر يهدد كلا من المتعاملين الاقتصاديين بسبب ركود السلع والخدمات التي عجزوا عن تسويقها طيلة فترة الوباء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأثرت طائفة المستهلكين من هذه التداعيات التي خلفتها الجائحة.

فبالنسبة للمستهلكين ذوي الإمكانات المحدودة، هم من أكثر الشرائح تضررا بخصوص حالة الغلق التي فرضت على الأسواق، لأن هذه الأخيرة كانت بالنسبة لهم منفذا للحصول على المنتجات بأسعار معقولة، حتى أن البعض كان يقتني بعض السلع ليتاجر فيها في مقاطعات أخرى ويجني من وراءها أرباحا تكفيه لتلبية حاجات عائلته، إلا أن كل هذه الأمور توقفت وتلاشت مع إجراءات تشديد الحجر الصحي من ناحية، وفرض الغرامات ومنع التنقل من ناحية أخرى، فالأمر الذي نتج عنه تدهور القدرة الشرائية لهؤلاء المستهلكين، وعدم قدرتهم على التكفل بعائلاتهم.

ونجد أن فئة المستهلكين أصحاب الإمكانات المادية الميسورة، هم أيضا لم يسلموا من سياسة غلق الأسواق، وأصبحوا يشكون من ضيق الحال عليهم، وعزفوا عن شراء الأشياء الكمالية، توجههم لكل ما هو ضروري وصحي، مقارنة بما كانوا يقتنون قبل هذا الوباء.

2.2.3. سوق الطاقة:

يعد سوق المحروقات مصدر الإيرادات الرئيسي لبلد الجزائر، تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمئة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمئة من ميزانية الدولة، ولكن أمام ضعف النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب العالمي بسبب الكوفيد-19، انخفضت بشكل حاد أسعار النفط الخام إلى مستويات غير مسبقة، الأمر الذي أدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر، خاصة وأن الدولة تعتمد بصفة كبيرة على عائدات النفط. وهذا ما سينعكس سلبا على خزانة الدولة، ويؤثر بصورة غير مباشرة على القدرة الشرائية للمستهلك.

3.3. الجائحة تتسبب في ارتفاع الأسعار واستقرار الأجور:

نتيجة لانتشار الجائحة بوتيرة أقوى وأسرع في الجزائر، أصبح المستهلك البسيط يعاني الأمرين، فزيادة على ما يواجهه من أزمة صحية وخوف وقلق نفسي خشية انتقال العدوى إليه وإلى عائلته في أي لحظة، أصبح يواجه أزمة ارتفاع الأسعار التي تشهدها كلا من الواد الصيدلانية كالأدوية والمعقمات والكمادات، التي فرض عليه الوضع الصحي ضرورة ارتدائها في جميع الأماكن العمومية، تجنباً لانتشار هذا الوباء، علما أن العمر الصحي للكمامة لا يتجاوز الأربع ساعات، أي أن مستهلك يحتاج على الأقل لكماتين في اليوم إن كان يقضي على الأقل ثمانية ساعات خارج المنزل، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هل يقدر المستهلك العادي من توفير هذا الكم من الكمادات التي لا يقل ثمنها عن (40دج) له وللأشخاص الذين يكفلهم إلى الجانب باقي المصاريف الملقاة على عاتقه؟

وفضلا على ذلك فموجه ارتفاع الأسعار لم تتوقف فقط عند المواد الصيدلانية بل اجتاحت كافة المواد الأخرى، كالمواد الاستهلاكية (السميد، الحبوب، السكر، الزيت...)، والتي تعد كسلع ضرورية وأساسية لكل مسكن جزائري، إلى جانب ذلك فإن المستهلك يجد نفسه محاصر بين نفاذ ونذره هذه السلع نتيجة تهافت الجميع على اقتنائها وتخزينها خشية اختفائها من السوق (الهرش، 2020، صفحة 123)، وبين إجراءات الحجر الصحي المشددة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان لبعض التجار المضاربين ذوي النفوس الجشعة يد في شح وقلة هذه المنتجات من السوق نتيجة احتكارهم لهذه السلع وطمعهم في بيعها بأسعار مضاعفة بعد تأزم الوضع.

ولا يخفى علينا أنه حتى الملابس والأحذية ارتفعت أثمانها في ظل هذه الجائحة نتيجة سياسة الغلق التي تبنتها الدولة، وتوقيف كلا من عمليات الاستيراد والتصدير لمتعاملين الاقتصاديين، وتكبد المستهلك فاتورة هذه التداعيات التي خلفها هذا الوباء، الأمر الذي جعله يعزف عن قرار الشراء من المحلات الكبيرة ومتاجرة الألبسة الجديدة، ليتوجه مباشرة لاقتناء الألبسة من السوق الشعبية، أو محلات الألبسة المستعملة والتي تعرف بعدة مصطلحات في الجزائر (ملابس البالة، ملابس الشيفون...)، طالما أنه قد وجد الأسعار في هذه الأماكن تتناسب مع قدرته الشرائية، ومع المفروض عليه، خاصة وأن الأجر الذي يتقاضاه يشهد حالة من الاستقرار.

4.3. الجائحة تخلق أزمة البطالة

إن جائحة كورونا قد فرضت نفسها كواقعة مادية (الديوان الوطني للإحصاء، 2021)، نتجت عن تفشيها العديد من الآثار السلبية، التي أثرت بشكل كبير ومباشر على طائفة المستهلكين، وأفقدت الآلاف منهم وظائفهم، ما وضعهم فجأة أمام شبح البطالة في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

إن الوباء قد دفع بالعديد من الشركات الاستغناء عن العمال، سواء كانت تقدم منتجات أو خدمات للجمهور، فهذا هو مثلا وكالات الأسفار التي تنشط في مجال الخدمات السياحية بعدما أقدمت على تخفيض رواتب العمال لديها إلى النصف، متوقعين أن تكون أيام الكورونا سحابة عابرة، سرعان ما ستختفي خلال شهر أو شهرين بوجود اللقاح، غير أنه قد حدث عكس ذلك، وازداد الوضع سوءا وبدأت الأزمة تتفاقم، خصوصا مع منع التنقل وتجميد الرحلات، وإغلاق الحدود الخارجية وتشديد إجراءات الحجر الصحي، وكذا الركود التام الذي أصاب قطاع السياحة جعل هذه الشركات تتخذ إجراءات أخرى أكثر صرامة وهي تسريح العمال، تحت مبرر عدم قدرتها على صرف أجورهم، في هذا الظرف الحرج، وفي خصم هذه الصعوبات التي تمر بها هذه الشركات جراء توقف نشاطها، وفقدانها للسيولة.

ومما زاد من تفاقم حدة المشكلة فقدان عمال الأجر اليومي، والعمالة الحرة والعمالة المؤقتة لوظائفهم، مما رفع من نسبة البطالة. (واضح، 2020، صفحة 5)

وتجدر الإشارة أن حتى الشباب الخريجين من الجامعة هم أيضا في تعداد البطالين، فهذه الفئة تجد صعوبة للاندماج في سوق العمل، في خضم هذه الجائحة، التي أثرت سلبا على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

4. التدابير المتخذة لتحسين القدرة الشرائية للمستهلك.

في سبيل احتواء التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك، إعتمدت الدولة جملة من التدابير والإجراءات الوقائية، والتي يمكن تصنيفها إلى شقين إجراءات تطبق على المدى القصير، وأخرى تفعل على المدى المتوسط. فضلا على إرساء ترسانة من النصوص القانونية لضبط مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في هذه الفترة، وبذلك فقد أصدر أول مرسوم تنفيذي متعلق بالتدابير الوقائية من انتشار وباء كورونا ومكافحته (المرسوم التنفيذي رقم 20-69، 2020، صفحة 6)، ليليه مباشرة المرسوم التنفيذي الذي يحدد التدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته (المرسوم التنفيذي

رقم 20-70، 2020، صفحة 9)، ثم توالى العديد من المراسيم كالمرسوم التنفيذي الذي يتضمن تمديد إجراء الحجر المنزلي إلى بعض الولايات (المرسوم التنفيذي رقم 20-72، 2020)، والرسوم الذي يتضمن تجديد العمل بنظام الوقاية من إنتشار وباء كورونا ومكافحته (المرسوم التنفيذي رقم 20-100، 2020)، وكذا المرسوم المتضمن للأحكام المتعلقة بنظام الوقاية من أنتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته (المرسوم التنفيذي رقم 20-310، 2020)، إلى غاية المرسوم الذي يتضمن تخفيف تدابير تكييف نظام الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته. (المرسوم التنفيذي رقم 21-70، 2021)

1.4. التدابير المتخذة على المدى القصير:

تتجسد التدابير التي انتهجتها الدولة في سبيل التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد -19 على القدرة الشرائية للمستهلك، في الإجراءات الآتية:

1.1.4. تشجيع وتحفيز العمل المنزلي (العمل عن بعد):

أمام مختلف التداعيات التي خلفتها الجائحة في البلاد، وبالأخص القطاع الاقتصادي الذي شهد انهيار كبيرا بسبب توقف عجلة النشاط التجاري والصناعي والذي انعكس سلبا بتزايد معدل البطالة، جعل الدولة تسعى لانتهاج سياسة جديدة تتماشى مع الوضع الراهن، ومع البروتوكول الصحي الذي فرضته (والقاضي بمنع الاختلاط والتجمعات، والتقييد بإجراءات الحجر المنزلي)، وهذا من خلال حثها وتشجيعها للأفراد على ممارسة الأعمال التجارية في المنزل، أي جعل مقر سكنهم محلا لتحقيق الأرباح، وهذا حتى لا يكلفوا أنفسهم جهد البحث عن محلات تجارية وعناء التنقل بسبب وقف المواصلات.

وتدرج هذه الأعمال المنزلية في قائمة المشاريع التجارية الصغيرة، والتي لها قابلية كبيرة في أن تتطور وتتوسع مستقبلا لتصبح من أكبر المشاريع المنافسة تسييرها الشركات عملاقة. (قلش و بلحاجي، 2020، صفحة 93)

ويدير هذه الأعمال المنزلية أصحابها وهذا من خلال تسخير واستغلال كل ما يملكونه من موارد وإمكانيات مادية، ومهارات فنية لتجسيد هذا النشاط، ومن أمثلة هذه الأنشطة تصنيع الخبز التقليدي والحلويات، وتصنيع الحلي الفضي والزخرفة، الحياكة والتطريز والتصميم، القيام بأعمال الترجمة، والتدقيق في الحسابات،... وغيرها من الأنشطة التي لا يمكن خصرها، وهذا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص تجعلها أكثر مرونة وتكيفاً مع الوضع الحالي، كما أنها سهلة الإنشاء وقليلة التكاليف، فضلا على أنها تساهم بشكل كبير في سدّ حاجيات جمهور المستهلكين.

2.1.4. تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الآليات الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهذا بالنظر إلى الخصائص والمميزات التي تتمتع بها من صغر الحجم، وقلة المتطلبات المالية (أي محدودية رأس المال) والتنظيمية، كما أنها لا تحتاج على عدد كبير من العمالة لأداء نشاطها. (القانون رقم 17-02، 2017)

وهذه المؤسسات على اختلاف أنواعها ومجالات نشاطها لم تسلم من آثار جائحة كورونا، فهي تعد الأكثر تضررا من مخلفات هذه الأزمة، الأمر الذي دفع بالدولة للتدخل وتقديم الدعم والإعانات لهذه المؤسسات والبحث عن آليات لإنقاذها من خطر الإفلاس والعلق، والخروج بها لبر الأمان.

فإلى جانب مرافقة الدولة لهذه المنشآت سواء عند مرحلة التأسيس أو عند مزاوله نشاطها من خلال إنشاء حاضنات لمساندتها على النمو والتطوير ومواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق، تأتي الوكالات والصناديق الوطنية هي الأخرى لتقديم الدعم والمساعدة لهذه المؤسسات الناشئة، والتي نجدها تساهم بشكل كبير في تعبئة موارد المجتمع، وتلبية حاجيات المستهلكين.

وفي خضم هذه الظروف الصعبة -جائحة كورونا- نجد أن الدولة لم تتخلى عن هذه المؤسسات بل لازالت تقدم لها العون وتساندها، وهذا ما نلتسمه من المرسوم التنفيذي (المرسوم التنفيذي رقم 20-239، 2020) الذي صدر بغرض تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.1.4. تشجيع المستهلكين على اقتناء المنتجات عن طريق الأنترنت:

بغية الحد من تفشي فيروس كورونا وحفاظا على الصحة العامة، عملت الدولة على تقييد حرية الأفراد وفرضت عليهم إجراءات الحجر المنزلي مع الالتزام بكافة التوصيات من ارتداء للكمامات واستعمال المعقمات، وتجنب التجمعات والأسواق التجارية. وفي ظل هذه الأوضاع المضطربة بدأت الدولة تبحث عن آليات جديدة للتكيف مع الأزمة، الأمر الذي دفعها إلى تشجيع المستهلكين على مواكبة الطرق المستحدثة في اقتناء المنتجات المحلية والتي هي ذات جودة وبأسعار تنماشى مع القدرة الشرائية للمستهلك بدل المنتجات الأجنبية، وهي البدء بعملية التسوق عن بعد، بدل التنقل على المحلات لعملية الشراء، مادام أن غالبية التجار قد حولوا عملية البيع من المتاجر إلى البيع عبر الأنترنت (سواء عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو المواقع الإلكترونية المخصصة لذلك)، مراعين في ذلك مختلف متطلبات واحتياجات المستهلكين من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد على طرق الدفع الإلكتروني.

3.1.4. تقديم المساعدات الاجتماعية:

أدت سياسة الغلق للمحلات والمتاجر، وتوقيف مختلف النشاطات التجارية (كالمطاعم، والمقاهي والمخابز، مراكز التجميل، مقاهي الأنترنت...) إلى تضرر أصحابها، الأمر الذي أثر سلبا على مستواهم المعيشي، كما تضرر بشكل كبير أصحاب العمالة غير المنتظمة الذين يعتمدون على الأجر اليومي، حيث جعلهم ذلك عاجزين عن تأمين أبسط الاحتياجات الضرورية لأسرهم. لذلك تدخلت الدولة ولجأت على تقديم المساعدات والإعانات لهذه الفئات ويظهر ذلك من خلال صرف **منحة التضامن** التي قدمتها الدولة على العائلات المعوزة في الشهر الفضلي شهر رمضان المبارك، والمقدرة بـ 10 آلاف دج بغرض التخفيف عن وقع هذه الأزمة عليهم. (بن عديدة و مطماطي، 2022، صفحة 17)

كما منحت الدولة مساعدات مالية لفائدة أصحاب بعض المهن المتضررة من آثار الجائحة والتي تقدر بمبلغ ثلاثين ألف (30.000 دج)، تدفع لمدة ثلاثة أشهر كتعويض عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي. (المرسوم التنفيذي رقم 20-211، 2020)

2.4. التدابير المتخذة على المدى المتوسط:

تتمثل هذه التدابير والتي ستتخذها الدولة على المدى المتوسط للتصدي لجائحة كورونا ولأي أزمة قد تواجهها البلاد مستقبلا في الإجراءات الآتية:

1.2.4. تطوير استراتيجية الأمن الغذائي:

إن تفشي فيروس كورونا أسفر على تعزيز التوجهات الأحادية من قبل الدول النامية، أي اتجاه كل دولة للعمل بشكل منفرد من أجل تحقيق الأمن الغذائي لشعبها، في ظل تراجع التكتلات القائمة على التعاون على سياسة الاستيراد لبسط المنتجات. ومن المتوقع أن تتجه الجزائر إلى إتباع سياسة جديدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وهذا من خلال التخطيط الجيد، وتطويرها لسلاسل التزويد الغذائي الآمنة، وهذا كله في سبيل توفير مخزون كاف لا يتأثر بالتقلبات الاقتصادية ولا ينقطع مع أي وباء.

2.2.4. تحسين البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا الخدمات:

لقد كشفت أزمة كورونا عن ضرورة استغلال الدولة كافة إمكانياتها نحو تطوير منظومتها الرقمية، والاستثمار في هذا القطاع، خاصة وأن الولوج نحو عالم التكنولوجيا والحياة الرقمية بات حقيقة وأمر واقعياً، كما أن تجسيد سياسة التباعد الاجتماعي، وتجنب اللقاء المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين (المنتجين ومقدمي الخدمات) والمستهلكين، التي فرضتها الدولة تستوجب حتما الاعتماد على الأجهزة والوسائل الإلكترونية للتواصل ولتسريع المعاملات التجارية عن بعد.

3.2.4. الخروج من الاقتصاد الريعي والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر:

أبرزت الجائحة ضعف الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعي، وأن سوق الطاقة مهدد بالانهيار أمام أية أزمة قد تحدث، كما أن أسعار النفط متذبذبة ولا يمكن لخزينة الدولة ان تعتمد عليها بشكل قطعي لتوليد الدخل، ولذا بات من الضروري ان تنتقل الجزائر من الاقتصاد الريعي على الاقتصاد الأخضر، وأن تستثمر في مواردها المستدامة، وفي الطاقات المتجددة التي تمكنها للنهوض باقتصادها، وأن تعمل على تجسيد المشاريع المعلقة والمخططات المتعلقة بالطاقة الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة.

5. الخلاصة

يعد وباء كورونا (COVID-19) أزمة عالمية غير مسبوقة يشهدها العصر الحلي أفقدت العالم توازنه، والتي كان لها عدة تداعيات على المستهلك الجزائري سواء من الناحية الاقتصادية (غلق المؤسسات، توقف الأنشطة التجارية...) أو الاجتماعية (المساس بصحته وسلامته، البطالة...).

وفي سبيل التخفيف من آثار هذه الجائحة على القدرة الشرائية للمستهلك اعتمدت الدولة الجزائرية على غرار سائر الدول الأخرى على سياسيات متعددة بعضها يتم تحقيقه على المدى القصير، والأخرى يتم تبنيها على المدى المتوسط. ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج نبرزها كالآتي:

—الجائحة تضرب المؤسسات والشركات الكبرى، وتؤثر بشكل كبير على العائدات والأرباح التي كانت تحققها هذه المؤسسة مقارنة بالسنوات الماضية، وتدخلها في خطر الإفلاس والغلق؛

—أسفرت جائحة كورونا إلى غلق مختلف الأسواق الجزائرية سواء المتعلقة منها بسوق المنتجات أو سوق الطاقة؛

—خلفت جائحة كورونا آثارا كبيرة على كافة الأصعدة، والتي أضرت كثيرا بفئة المستهلكين، نتيجة فرض النظام الصحي، ومنع حركة التنقل من وإلى أماكن العمل وخفض الأجور التي كانوا يتقاضونها إما بسبب غلق المؤسسة كلياً أو جزئياً، أو بسبب توقيف نشاطها؛

—صعوبة حصول المستهلكين على المواد الغذائية الأساسية، وندرتها في بعض المناطق الأمر الذي خلق خوف وقلق في نفوسهم؛

—الجائحة تخلق أزمة البطالة في المجتمع الجزائري، وتدفع بالعديد من المؤسسات إلى الاستغناء عن اليد العاملة؛

—سارعت الجزائر إلى إتخاذ التدابير الوقائية للحد من انتشار هذا الوباء، حيث اعتمدت على إجراءات تطبق على المدى القصير كتحفيز وتشجيع العمل المنزلي وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المستهلكين على اقتناء المنتجات المحلية، وأخرى تفعل على المدى المتوسط كتطوير استراتيجية الأمن الغذائي وتحسين البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخروج من الاقتصاد الريعي والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر؛

ومن أجل إثراء هذه الورقة البحثية ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات تكمن في الآتي:

- تفعيل دور الأجهزة المكلفة بالسهر على مراقبة الجودة وقمع الغش من خلال حثها على قمع المضاربات والاحتكار والمزايدات التي تحدث بين التجار والتي كان لها تداعيات سلبية على القدرة الشرائية للمستهلك، مع الإشارة أن الدولة الجزائرية أصدرت مؤخرا قانون (القانون رقم 21-15، 2021) يمنع المضاربة بالأسعار ويعاقب على الاحتكار؛
- دعم الأسواق المحلية بمختلف المواد الأولية والأساسية، لتفادي حالات الندرة التي عاشها المستهلك في ظل هذه الجائحة؛
- دعم الحركات الجمعوية المتخصصة في مجال حماية المستهلك والدفاع عن مصالحه وتقديم لها مختلف الإعانات، من أجل التكفل والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمستهلك؛
- مساعدة وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماديا بالإضافة إلى منحهم آجال تمكنهم من أجل الاستمرار في مزاولة أنشطتهم لتفادي توقف النشاط وتربيع العمال؛
- تفعيل آليات الرقابة والتصدي بحزم لظاهرة المضاربة بالأسعار ومعاقبة المتعاملين الاقتصاديين الذين يلجؤون إلى الاحتكار والتسبب في ندرة السلع بمختلف أنواعها؛
- تسقيف هامش الربح على المتعاملين الاقتصاديين بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية كالسميد، السكر، الزيت، الفريضة، القهوة... إلخ وأيضا بالنسبة للبقوليات (الحمص، الفاصولياء، العدس...).

6. المصادر والمراجع

المؤلفات:

أنيس أحمد عبد الله. (2016). *إدارة التسويق وفق منظور قيمة الزبون*. عمان، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

عزيز العكيلي. (2010). *الوسيط في الشركات التجارية - دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة*. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

محمد منصور أبو جليل، إيهاب كمال هيك، إبراهيم سعيد عقل، و خالد عطا الله الطراونة. (2013). *سلوك المستهلك واتخاذ القرارات الشرائية، مدخل متكامل*. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الأطروحات:

الصادق صباد. (2014). *حماية المستهلك في ظل القانون الجديد رقم 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش* (مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والادارية). كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1.

المقالات:

أحمد فايز الهرش. (2020). أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد -19. *مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد*، 2(2)، 117-137.

حكيم بن جريدة، و عبد الجليل طواهر. (2020). رصد سلوكيات الفرد الجزائري الشرائية جراء ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 20(خاص)، 183-192.

خالد بن عبد الرحمان الجريسي. (2005). *سلوك المستهلك، دراسة تحليلية للقرارات الشرائية للأسرة السعودية* (طبعة 03). المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

رشيد واضح. (2020). انتشار جائحة كورونا ونظام البطالة الجزئية. *مجلة قانون العمل والتشغيل*، 5(2)، 22-31.

شيماء أحمد حنفي. (2020). سياسات تخفيف تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري والتكيف معها. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 03(02)، 359-368.

عبد الله قلش، و خديجة بلحاجي. (2020). دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة أزمة جائحة كوفيد -19 في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة*، 03(01)، 82-102.

نبيل بن عديدة، و راوية مطماطي. (2022). اثر جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك. *مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة*، 07(01)، 406-430.

القوانين والمراسيم:

القانون رقم 17-02. (2017). *المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية* (العدد 2).

القانون رقم 21-15. (2021). *يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة. الجريدة الرسمية* (العدد 99).

المرسوم التنفيذي رقم 20-100. (2020). *يتضمن تجديد العمل بنظام الوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته. الجريدة الرسمية* (العدد 23).

المرسوم التنفيذي رقم 20-211. (2020). *المتضمن منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا. الجريدة الرسمية* (العدد 44).

المرسوم التنفيذي رقم 20-239. (2020). الذي يحدد كفاءات استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسب الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء فيروس كورونا. *الجريدة الرسمية* (العدد 52).

المرسوم التنفيذي رقم 20-310. (2020). يتضمن الأحكام المتعلقة بتعزيز نظام الوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته. *الجريدة الرسمية* (العدد 66).

المرسوم التنفيذي رقم 20-69. (2020). يتعلق بالتدابير الوقائية من انتشار وباء كورونا. *الجريدة الرسمية* ، العدد 15.

المرسوم التنفيذي رقم 20-70. (2020). يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته. *الجريدة الرسمية* (العدد 16).

المرسوم التنفيذي رقم 20-72. (2020). يتضمن تمديد إجراء الحجر المنزلي إلى بعض الولايات. *الجريدة الرسمية* (العدد 17).

المرسوم التنفيذي رقم 21-70. (2021). يتضمن تخفيف تدابير تكييف نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته. *الجريدة الرسمية* (العدد 11).

مواقع الأنترنت

الديوان الوطني للإحصاء. (2021). تاريخ الاسترداد 24 01, 2021، من TRT عربي: www.trtarabi.com

جريدة العرب. (2021). تداعيات كورونا تدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر. تاريخ الاسترداد 18 01, 2021، من جريدة العرب:

www.alarab.co.uk